

الابتكارات المالية المسنودة بالتكنولوجيا كرافعة للشمول المالي - دراسة تطبيقية على خدمة الدفع الإلكتروني
بالجزائر خلال الفترة (2016 - فيفري 2022)

Technology-backed financial innovations as a lever for financial inclusion
An applied study on the electronic payment service in Algeria during the period
(2016 - February 2022)

لحسين عبد القادر¹، مكرودي سالم²

¹ جامعة أحمد درايعية - أدرار (الجزائر)، lahciene.aek@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد درايعية - أدرار (الجزائر)، s.makroudi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/19

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ النشر: 2023/03/29

ملخص:

قد تطور مجال التمويل بفضل التطورات التكنولوجية على مدى العصور، إلا أنه على مدار العقدين الماضي، ساهمت الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في مجال التمويل في تعزيز إمكانية حصول المستهلكين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار؛ وأصبح ذلك في متناول أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبقين. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء مساهمة الابتكارات المالية المدعومة بالتكنولوجيا الحديثة في تعميم الاستفادة من الخدمات المالية، عن طريق إجراء دراسة تطبيقية على خدمة الدفع الإلكتروني في الجزائر التي توفرها البطاقتين البنكية والذهبية، واعتمدنا على المنهج الوصفي عند دراسة الجوانب النظرية للموضوع، والمنهج التحليلي عند دراسة واقع المعاملات المنجزة عن بعد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، توصلت الدراسة إلى أن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر أثناء وبعد أزمة كورونا التي بدا واضحا خلالها ارتفاع الطلب على خدمات الدفع الإلكتروني، بما يفتح الطريق نحو تعزيز مستوى الشمول المالي مستقبلا. كلمات مفتاحية: شمول مالي، دفع إلكتروني، ابتكارات مالية، رقمنة الخدمات المالية والبريدية.

تصنيف JEL: G2, O33, O16

Abstract:

The field of finance has evolved thanks to technological developments over the ages. However, over the past decade, technology-driven innovations in finance have enhanced consumers' access to a multitude of services in the areas of payments, lending, insurance, savings, and investment; This is within their reach at an unprecedented pace and scale.

المؤلف المرسل: لحسين عبد القادر، الإيميل: lahciene.aek@univ-adrar.edu.dz

The study aimed to shed light on the contribution of financial innovations supported by modern technology to the generalization of benefit from financial services, by conducting an applied study on the electronic payment service in Algeria, which is provided by the two bank and gold cards. Transactions completed remotely using electronic payment methods, the study concluded that increasing the digitization of financial services is a general trend that will continue during and after the Corona crisis, during which the high demand for electronic payment services became clear, which opened the way towards enhancing the level of financial inclusion in the future.

Key words: Financial inclusion, electronic payment, financial innovations, digitization of financial and postal services.

JEL Classification Cods: G2, O33, O16

المقدمة

يعد الابتكار في القطاع المالي أمر حيوي لضمان قدرة تنافسية أكبر ومواكبة لتلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للعملاء بمختلف شرائحهم، وهو ما يتطلب دراسة مستمرة لهذه الاحتياجات، وتطوير الأساليب الفنية والتقنية اللازمة لذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات والخدمات المالية، وقد أدت مختلف وسائل الاتصال الحديثة إلى تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية، مما ترتب على ذلك من ظهور أسواق مالية متنوعة، بحيث أصبحت الصفقات المالية تعقد بكل سهولة ويسر مهما بلغ حجمها، كما أصبح للمعلومات أهمية بالغة في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وذلك انطلاقاً من معرفة حجم الصفقات ونوعية وطبيعة المتعاملين فيها، وتنوع الأدوات المالية المتداولة مع استحداث تصنيفات مختلفة.

لهذا يُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وضمن هذا الإطار، تتمتع التكنولوجيا المالية (Financial Technology or Fintech) بقدره حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية. فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تُحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكّل تحديداً يجب التحوّل منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية والبريدية.

وعلى هذا الأساس تحاول الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن للابتكارات المالية المسنودة

بالتكنولوجيا أن تكون رافعة للشمول المالي من زاوية تعميم خدمات الدفع الإلكتروني؟

فرضيات الدراسة: كإجابة أولية عن سؤال الإشكالية نطلق من الفرضية التالية: يشكل الابتكار المالي المعتمد على التكنولوجيا في مجال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمة الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال رافعة لنسبة تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية والبريدية.

المعالجة المنهجية: لتحليل ومعالجة إشكالية الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي لمعرفة الإطار النظري لشمول المالي وابتكارات التكنولوجيا المالية باستعمال وثائق بحثية متكونة أساساً من مجالات علمية وبعض المواقع الإلكترونية، ولمعرفة واقع تقديم وتعميم الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وعن بعد، تم الاستناد على البيانات الصادرة عن تجمع النقد الآلي بالجزائر.

أهمية الدراسة: يعد مجال البحث في إشكالية تعميم استفادة الأعوان الاقتصاديين من الخدمات المالية الرقمية وتلك المقدمة عن بعد ومسنودة تكنولوجيا، أحد محاور برامج التنمية الاقتصادية للحكومات، التي تسعى من خلالها الوصول إلى مستويات العليا من الشمول المالي عن طريق تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية والمتمثلة في ماكينات الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان والديون الالكترونية، والنقود المحمولة على الشمول المالي... الخ، في هذا السياق يأتي موضوع الابتكارات المالية المدعومة تكنولوجيا لرفع مستوى الشمول المالي في الجزائر كمساهمة بحثية في هذا المجال.

تقسيمات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة، تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، يتناول المحور الأول منها إطاراً نظرياً حول مفهوم الشمول المالي وأهميته ومؤشرات قياسه، ويركز المحور الثاني من الورقة على تناول الابتكارات المالية وأهميتها في رفع مستوى الشمول المالي، في حين يعرض المحور الثالث واقع استخدام الابتكارات المالية المسنودة تكنولوجيا في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر.

1. التعريف بالشمول المالي

1.1. التطور التاريخي لمصطلح الشمول المالي

كان للتمويل المصغر الفضل الكبير في ظهور وتطور هذا المصطلح إذ ارتكز في بداية الأمر على توفير التمويل الأساسي للمشاريع الاستثمارية خاصة العائلية منها وذلك على النحو التالي: (أحمد عدنان غنلوي ولورنس يحي صالح، 2018، ص 2) منتصف السبعينيات إلى أوائل الألفية: كان الفضل الكبير لمحمد يونس في ظهور التمويل المصغر إذ قام هذا الأخير بتقديم قرضه الأول البالغ 27 دولار من ماله الخاص لمجموعة من النساء اللائي يعملن في قطاع النسيج في بنغلاداش، ونتيجة للنتائج الإيجابية التي تمخضت عن هذه العملية انتشرت هذه الطريقة لتشتمل الدول المجاورة لبنغلاداش مثل الهند والصين وفيتنام وماليزيا. لتنتقل طريقة التمويل المصغر لدول أمريكا اللاتينية. حيث كان معظم الممولين منظمات غير حكومية لا تهدف لتحقيق الربح. من 2000 إلى غاية 2010: تطور مصطلح التمويل المصغر وسرعة انتشاره وذلك بسبب حاجة العديد من الأفراد المحدودي الدخل إلى هذه الطريقة التي تضمن لهم الحصول على التمويل بعيداً عن الضغوط التي تفرضها الطرق الأخرى للتمويل كالضمانات ومعدلات الفائدة المرتفعة.

بداية 2010: حيث عكس الشمول المالي حقيقة كون المؤسسات المالية المتخصصة لا تمتلك القدرة على توفير التمويل اللازم للملياري شخص على المستوى العالمي، والذين قد لا يمتلكون حتى أدنى الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات مثل حساب مصرفي. وبالرغم من نجاحه إلا أن صناعة التمويل المصغر لم تصل سوى ما يقارب 200 مليون شخص، أو 10% من الحاجة العالمية. عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار، القروض والتأمينات) ، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة من خلال مجموعة موزعين يعملون في بيئة ملائمة شرعية ومنظمة (رديف مصطفى وآخرون، 2021، ص ص 285-301)

أما من وجهة نظر الصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP الحالة التي يكون فيها الافراد بما فيهم ذوي الدخل المحدود، والشركات بما في ذلك الصغيرة والمصغرة منها، لديهم القدرة على الحصول والاستفادة من مجموعة كاملة من الخدمات المالية بجودة عالية والتي تشمل المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان، المقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة

من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة (عبد الحليم عمار غربي، 2019، ص 34).

كما عرفته منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE والمنبثق عنها الشمول المالي العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وبشكل عام الشمول المالي يعني مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها بفعالية وبتكلفة معقولة.

2.1. أهمية الشمول المالي: باعتبار إن الشمول المالي إستراتيجية بعيدة المدى ولتحقيقه يجب الأخذ بعين الاعتبار الأهمية التي يمكن أن تنعكس على المستوى الجزئي وذلك بالنسبة للدوائر التي الضيقة التي تتعامل بمبادئه وعلى المستوى الكلي والذي بدوره يتعدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية ليشمل الاقتصاد ككل: (ريدف مصطفى وآخرون، 2021، ص ص 285-301)

- أثبتت العديد من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها انطلاقاً من الشمول المالي لاسيما الجانب المتعلق باستخدام الخدمات المالية الرقمية وخص بالذكر تلك المتاحة عبر الهواتف الذكية وبطاقات الدفع الذكية وغيرها من التطبيقات التكنولوجية المتاحة للأفراد والمؤسسات والتي يمكن استخدامها عن بعد. ورغم التفاوت في نتائج تلك الدراسات إلا أنها تجتمع في إن إتاحة الفرص لكافة أفراد المجتمع للحصول على التمويل له نتائج ايجابية على الاقتصاد.
- إن إتاحة الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود له انعكاسات إيجابية على الرفع من مستوى مدخرات هذه الفئة، فقد توصلت دراسة أقيمت في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حقق منافع كبيرة من خلال تمكن الاسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس وسمح لنحو 1500000 امرة بترك العمل في القطاع الزراعي المعاشية وإنشاء مشاريع وأنشطة في مجال تجارة التجزئة. وبالتالي تقلص نسبة الفقر بين هذه الاسر بحوالي 22%.
- تمكن استخدام الخدمات المالية الرقمية من مساعدة الافراد في الحصول على التمويل المالي في اقصر مدة ممكنة وبأقل التكاليف، ففي دراسة اقيمت على عينة من المجتمع الكيني توصلت الى ان الافراد الذين يستخدمون ويستفيدون من الخدمات المالية المتطورة لهم القدرة العالية على توفير احتياجاتهم المالية عند تعرضهم لضائقة مالية عن طريق الاتصال بمعارفهم مما يسمح لهم توفير وتلبية طلباتهم اليومية، بينما الافراد الذين لا يستخدمون هذه الخدمات ففي حالة تعرضهم لضائقة مالية تنعكس مباشرة على مستوى انفاقهم لينخفض ما بين 7% الى 10%. كما تساعد الخدمات المالية المتطورة في تخفيض تكاليف الحصول على الاعانات، ففي دراسة اقيمت في النيجر استطاعت عملية دفع الاعانات المالية الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول كبديل عن الدفع النقدي من توفير 20 ساعة في المتوسط التي كان الافراد يقضونها للاستفادة من تلك الاعانة نقدا.
- يمكن للحكومات الاستفادة من استخدام تلك الخدمات، اذ تساعد في التخفيف من حدة التسرب النقدي. ففي دراسة اقيمت في الهند توصلت الى ان صب معاشات التقاعد بواسطة البطاقات الذكية ادت الى تخفيض نسبة تسرب النقدي الى حدود 47%.

- 3.1. أهداف الشمول المالي:** للشمول المالي العديد من الأهداف نذكر منها: (تملة أبوإليز، 2021، ص ص 1-31)
- ✓ مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين ، الخ .
 - ✓ إنشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء.
 - ✓ بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظاً اليقين في الحفاظ علي الأموال التي يكافحون من أجلها.
 - ✓ توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها.
 - ✓ زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصادياً في المجتمع.
 - ✓ إنشاء منتجات مالية مناسبة للأشخاص الأقل حظاً في المجتمع.
 - ✓ تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد.
 - ✓ إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصادياً في البلاد.
 - ✓ توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصاً للفقراء وفقاً لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم.
- 4.1. عوائق الشمول المالي:** يضمن الشمول المالي حصول كافة افراد المجتمع خاصة الفئة المدومة او محدودة الدخل على التمويل المالي بأقل تكلفة. لذا تعترض هذه العملية العديد من العقبات سواء من ناحية الجهة المانحة او المستفيدة منها ونذكر منها:
- (أحمد عدنان غنلوي ولورنس يحي صالح، 2018، ص 5)
- فبالنسبة للمستفيدين من عملية التمويل: نقص الوعي بنوعية الخدمات المالية المتاحة وطرق الوصول إليها. اضافة الى محدودية المنتجات المالية التي تتناسب مع القدرة المالية لهذه الفئة. ومن جانب اخر الضغط الممارس من طرف البنوك التجارية تلعب دورا مهما في اضعاف الطلب على الخدمات المالية فالرسوم العالية والشروط المجحفة في الحصول على التمويل اللازم.
- أما المقرضين: أهم عائق وهو التكاليف المالية التي تصاحب هذه العملية من التمويل كون هامش الربح المطبق عليها غالبا ما يكون شبه منعدم .
- 5.1. مؤشرات قياس درجة الشمول المالي:** تختلف مؤشرات قياس درجة الشمول المالي حسب طبيعة الهئية: (البنك الدولي، 2021، مؤشرات التنمية العالمية، <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>)
- 1.5.1 بالنسبة للمؤسسات المالية:**
- الكثافة المصرفية: ويعني عدد البنوك المتاحة لخدمة 100 ألف من السكان ويحسب كالتالي: (عدد فروع البنوك/عدد السكان) 100,000 وكلما زادت قيمته عن 1 دل ذلك على تواجد مقبول للمصارف. وكلما انخفض عن 1 كلما دل على أن عدد البنوك غير كافي، وبالتالي لا تصل الخدمات المصرفية الى شرائح معينة من الأفراد.
 - عدد الحسابات البنكية التي يمتلكها البالغون (فوق 15 سنة) بالمؤسسات المالية لكل 1000 من السكان : ويظهر هذا المؤشر مدى الاقبال على المؤسسات المصرفية كوسيلة لتعبئة المدخرات وتوفيرها لتمويل الاستثمارات المختلفة، وكلما تزايد عدد هؤلاء المودعين والمقترضين كلما كان ذلك مؤشرا على المزيد من الوعي المصرفي.

- عدد مستخدمي ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف من السكان : وهو مؤشر يوضح مدى توفير الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية.
- مؤشر قوة الحقوق القانونية: ويعني مدى تطور النظام القانوني والقضائي والقوانين الحاكمة لأنشطة القطاع المصرفي، بما يفعل من قدرته على الزام المقترضين بالدفع وضمنان حقوق المودعين وانفاذ العقود. وتتراوح قيمته ما بين صفر الى 12 وكلما ارتفعت قيمته كلما كان أفضل.
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية : فهو المؤشر المعنى بدراسة مدى دقة ووضوح وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية من سجلات الائتمان العامة والخاصة لمختلف الشرائح من العملاء، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر الى 8 وكلما زادت القيمة دل ذلك على توافر المعلومات الائتمانية؛ وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الاقتراض، كما أن عمق المعلومات الائتمانية يساعد في تجنب أو تخفيض القروض المتعثرة، وهذا يعني حاجة العديد من الدول الأفريقية الى مزيد من الشفافية في توفير تلك المعلومات والحد من ارتباط الحصول عليها بالعلاقات السياسية وقوة الحقوق القانونية للمقترضين.

2.4.1. بالنسبة للأسواق المالية:

- القيمة المتداولة لأسهم الشركات الى اجمالي القيمة المتداولة وهو يشير الى قيمة الأسهم المتداولة لجميع الشركات المسجلة ونسبتها إلى اجمالي القيمة المتداولة للأسهم في أسواق الأوراق المالية، وكلما ارتفعت تلك النسبة كلما كان ذلك مؤشر على تداول تلك الأسهم وليس فقط تسجيلها في السوق المالي.
- رأس المال السوقي للشركات الى اجمالي رأس المال السوقي: وهو عبارة عن العدد الإجمالي لأسهم رأسمال الشركات باستبعاد أعلى عشر شركات المقيدة بالبورصة سواء كانت محلية أو أجنبية مضروبة في أسعارها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون عام، ثم حساب نسبتها إلى اجمالي رأس المال السوقي.

2. الابتكارات المالية الحديثة ورفع مستوى الشمول المالي

- ظهرت في السنوات الأخيرة ظهور العديد من الابتكارات المالية في الأسواق المالية وذلك بادخال منتجات حديثة استجابة للاحتياجات المالية المتزايدة للمستثمرين، ومن هذه المنتجات نجد المنتجات المبتكرة.
- 1.2. تعريف المنتجات المبتكرة:** يقصد بها تلك الأدوات المالية التي يتوقف تدفقها المالي على مؤشر أو أكثر ويحتوي على عقود آجلة أو خيارات أو أوراق مالية حيث يحصل المستثمرون على عائد من قبل المصدرين والذي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في قيمة الأصول المعنية أو المؤشرات أو أسعار الفائدة أو التدفقات النقدية (سارة بكوش، 2019، ص ص 329-346)
- كما يمكن تعريفها على أنها خلق منتجات مالية جديدة من اجل تحسين فرص إدارة المخاطر. أو بصيغة أخرى: التصميم والتطوير لأدوات واليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل (زادوروك منير، 2020 ص ص 130-144)

كما يعرفها كل من (FRAME & WHITE) على أنها تلك المنتجات والابتكارات التنظيمية التي تسمح بتخفيض التكلفة او الخطر سواء بالنسبة للبنك أو العميل على حد سواء بغرض تحسين جودة الخدمات المالية (Beccalli Elena, Poli (Federica, 2015, p 127-128)

وبالمثال يتضح المقال، أنت مقتنع بان سوق الاسهم مقبلة على الارتفاع في السنتين القادمتين فتقرر توظيف 100000 دولار امريكي في مؤشر داو جونز، لكنك لا تريد المجازفة باي شكل من الاشكال براسمالك. فيمكنك شراء المنتج المالي (إذن مالي ذو راس مال مضمون صالح لمدة سنتين وبعاقد مرتبط باداء مؤشر داو جونز).

وبعد سنتين ماذا ستجني؟ هناك سيناريوهان ممكن حدوثهما وهما على النحو التالي:

السيناريو الاول: مؤشر داو جونز في ادنى مستوى اولي وقت شرائك للمنتج، ونظرا الى الاداء السلبي للمؤشر لا تجني اي عائد لكنك يمكنك استعادة قيمة استثمارك الاولي والمقدر ب 100000 دولار امريكي.

السيناريو الثاني: مؤشر داو جونز في اعلى بنحو 10% من المستوى الاولي وقت شرائك المنتج، في الاخير سوف تستعيد قيمة استثمارك الاولي والبالغة 100000 دولار امريكي اضافة الى قيمة المكسب من مشاركتك في الاداء الصعودي لمؤشر داو جونز، والتي تعتمد في تحديد قيمتها على سعر الفائدة السائد وكلفة شراء خيار الشراء. لذ فقد اتاح لك هذا المنتج المراهنة على الاتجاه الصعودي للسوق الى جانب حماية راسمالك في حالة تقلب السوق.

2.2. انواع الابتكارات المالية: هناك العديد من التصنيفات ويأتي من ضمنها ما يلي:

أ. تصنيف بنك التسويات الدولية: ويعد من بين اهم التصنيفات للابتكارات المالية الحديثة، حيث جاء هذا التصنيف بشكل مبسط وجامع لمختلف هذه المبتكرات وهي على النحو التالي: (عادل رزق، 2013، ص 7)

1.2.2 ابتكارات تحويل المخاطر: وهي تمثل ادوات اكثر كفاءة للتعامل مع مخاطر السعر او مخاطر معدلات الصرف. والتي بدورها تنقسم الى عقود المبادلة، عقود الخيارات، والعقود المستقبلية.

2.2.2 ابتكارات تعزيز السيولة: وهي ابتكارات تؤدي الى زيادة سيولة السوق مما يساعد المستثمرين على الحصول على مصادر جديدة للاموال. والتي بدورها تنقسم الى السندات ذات الكوبون الصفري، سندات المنخفضة الجودة، واخيرا تسهيلات اليورو.

3.2.2 ادوات توليد الائتمان: تعمل على زيادة اموال المديونية والموجهة في الاساس للمقترضين. والتي بدورها تنقسم الى مبادلات القروض، تسديد الاصول، وأخيرا صناديق الاستثمار المشترك.

4.2.2 ادوات توليد الملكية: وهي ادوات تؤدي الى زيادة قاعدة راس مال المؤسسات المالية وغير مالية، والتي بدورها تنقسم الى التمويل بالمشاركة في الملكية ومقايضة الديون بالملكية.

وهناك من يصنفها على النحو التالي: (امال بوسواك ويوريش هشام، 2017، ص ص 87-103)

✓ الابتكارات المؤسسية (ابتكار النظام المالي): يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي عموما، ويسعى الى ايجاد

انواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية او احداث تغييرات في الاطر الفنية والاشرافية.

✓ الابتكارات العملية: ويشمل هذا النوع من الابتكارات ادراج عمليات تجارية جديدة تؤدي الى المزيد من الكفاءة، وتوسع في السوق.

✓ ابتكار في المنتجات المالية: ويتضمن هذا النوع من الابتكارات ادراج ادوات مالية جديدة تؤدي الى استقطاب المزيد من

الاموال للقطاع الاقتصادي الحقيقي، او تساعد في التوزيع الجيد والعاقل للموارد المالية او المنتجات التأمينية.

3.2. نظام الابتكار المالي المعزز للشمول المالي

في السنوات الأخيرة، ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة متخصص في التكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية، مما أدى إلى قلب أوضاع الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات

التكنولوجية في مجال التمويل، وفي ظل هذا التطور السريع يستدعي الأمر إتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستهلكين والنظام المالي.

ولكي يتواجد نظام أساسي مشترك للابتكار المالي يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي في منطقتنا العربية، هناك الحاجة إلى إجراءات في المجالات الثلاثة التالية: (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، 2018، التكنولوجيا المالية والبلوك تشين من أجل الشمول المالي في العالم العربي، [https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abt-karat-altknwlvjya-almalyt-walshmw1-\(almaly](https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abt-karat-altknwlvjya-almalyt-walshmw1-(almaly)

(almaly

1.3.2 التعاون التنظيمي: يوجد مجال لتهيئة بيئة آمنة للسلطات التنظيمية من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بحلول التكنولوجيا وتبادل المعلومات الإشرافية والتعاون في حل مشاكل التكنولوجيا المالية الناشئة وعمل لوائح تنظيمية ذكية.

2.3.2 التعلّم التنظيمي: يمكن للسلطات المالية بناء قدرات مؤسسية عن طريق إلحاق الخبراء التقنيين وصنّاع القرار بدورات تدريبية وجلسات تعلم بين الأقران والاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة عن أساليب البلدان في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة.

3.3.2 التجربة التنظيمية: إن السلطات على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف يمكن لها اعتماد تطبيق اختبارات مشتركة للوصول إلى التكنولوجيا التنظيمية المناسبة، وكذلك لمواءمة أساليب منح التراخيص، إن البيئة التي يتواجد بها الحوار واجتماعات التطوير وورش العمل تساهم في تقليص الوقت الذي تستغرقه شركات التكنولوجيا المالية من أجل الوصول بحلها المبتكرة إلى السوق، مما يسمح لها بتوسيع نطاق الحلول أو تجربتها عبر الحدود بشكل عادل بكفاءة عالية.

إن وجود إطار عمل جديد للتعاون بين الجهات التنظيمية المالية في الموضوعات المتعلقة بالابتكار من شأنه أن يساعد على بناء قدرات مؤسسية وتعزيز ظروف إطار العمل المتكامل إقليمياً من أجل التوسع في تكنولوجيا التمويل عبر الحدود، والمتعلقة بالشمول والاستقرار والنزاهة واعتبارات الحماية. وقد ظهرت بالفعل مبادرات دولية لأطر جديدة للتعاون على نطاق يتجاوز النطاق الإقليمي لاختبار وتجربة تقنية البلوك تشين وحلول الابتكارات المالية مثل: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) للابتكار المالي (AFIN)، والشبكة العالمية للابتكار المالي (GFIN). تقوم AFIN حالياً بتشغيل سوق برمجة واجهة التطبيقات ومنصة بيئة الاختبار (APIX)؛ بينما GFIN لا تزال في مرحلتها الأولى حيث توجد خطط لتقديم منهجية لبيئة مشتركة لاختبار خدمات جديدة في مناطق متعددة بالإضافة إلى توفير منتدى لتبادل المعرفة عبر الحدود.

4.2 أنشطة ابتكارات التكنولوجيا المالية الداعمة للشمول المالي

تعد الابتكارات المالية الحديثة المسنودة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والشركات الناشئة المتخصصة في هذا المجال، توجهها مهما في رفع مؤشر الشمول المالي في منطقتنا العربية عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال المجالات التالية: (اتحاد المصارف العربية، 2018، العدد 458)

1.4.2 المدفوعات الرقمية: يُعزى الجانب الأكبر من التحسّن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطوّر الحلول الرقمية والتوسّع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبني الحكومات نُظُم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الإجتماعي من خلال تحويلات مصرفية. ففي العالم العربي، إرتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع أو الإستلام، من 20% عام 2014 إلى نحو 35% عام 2020، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً.

2.4.2 استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية وإستخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوّق: تُظهر بيانات البنك الدولي أن 18.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2020، و 13% فقط من البالغين قاموا بدفع الفواتير أو التسوّق عبر الإنترنت،

وهذه النسب هي الأدنى على الصعيد العالمي. في المقابل، تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالمياً (56.5% و 69.8%، على التوالي).

وعلى صعيد الدول العربية، استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي أعلى نسبة عربياً، تليها السعودية (35.7%)، والبحرين (34.9%)، فالكويت (29.8%)، فالعراق (25.2%). في المقابل، جاءت مصر (6.9%)، والمغرب (5.0%)، والجزائر (4.7%) في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية. أما بالنسبة لدفع الفواتير أو التسوق عبر الإنترنت، فاحتلت الإمارات أيضاً المرتبة الأولى عربياً (59.7%)، تليها البحرين (43.7%)، فالسعودية (38.5%)، فالكويت (35.9%)، فلبنان (16.4%). في المقابل، جاءت موريتانيا (3.8%)، ومصر (3.5%)، والمغرب (2.0%) في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوق.

إن دولة الإمارات في صدارة البلدان المتقدمة في مجال الشمول المالي، حيث كانت السبّاقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية، مثل الدرهم الإلكتروني، ودفع المعاملات الحكومية إلكترونياً. وفي هذا السياق، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال شهر آب/أغسطس 2018 إطلاق المدفوعات الرقمية لتسهيل الدفع والشراء، من خلال تفعيل خدمة المحافظ الرقمية عبر الجوال. وتأتي الخطوة في إطار تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وتمكينه رقمياً، وتعزيز الشمول المالي في المملكة. وكانت (ساما) قد سمحت للبنوك العاملة في السعودية بإتاحة خاصية خدمة الدفع والشراء عبر شبكة الإنترنت لجميع حاملي بطاقات «مدى» البنكية ابتداءً من مطلع شهر نيسان/أبريل 2018.

وعلى هذا الأساس هناك فرص المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الاستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية، من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الاتصالات والإنترنت. وتبرز أهمية تطوير الخدمات المالية الرقمية لما تتيحه من فرص تساعد في التغلب على تحديات الانتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات. كما أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية أقل بعشرين مرة من تلك التي تقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي تقوم بها وجهاً لوجه. من هنا تكمن أهمية هذا التطور الرقمي والابتكارات المالية بالنسبة للشمول المالي والذي يهدف إلى إدخال أو دمج الفئات المهمشة مالياً، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الانخراط في عمليات القطاع المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية أو بمعنى آخر إتمام التعاملات المالية بطريقة إلكترونية.

3. واقع استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية في الجزائر

يعود مشروع دمج التكنولوجيا الحديثة مع العمليات المالية في الجزائر إلى سنة 1995، بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)، والتي بدورها أسست سنة 1996 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك (RMI)، وفي سنة 2016، تعزز النظام المؤسسي للتكنولوجيا المالية بإنشاء تجمع النقد الآلي (GIE Monétique).

1.3. أنواع وسبل الدفع الإلكتروني في المعتمدة في الجزائر

تتعدد آليات وبطاقات الدفع الإلكترونية المعتمدة في الجزائر:

1.1.3 خدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت: تم تشغيل هذه الخدمة في أكتوبر 2016 لزبائن البنوك العمومية والخاصة، اتصالات و بريد الجزائر، متعاملي الهاتف النقال، والخطوط الجوية الجزائرية وشركة المياه والتطهير للولاية الجزائرية، وأمانة

للتأمين، حيث تسمح هذه الخدمة الإلكترونية لفائدة الزبائن بتسديد فواتيرهم وحجز تذاكرهم والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة ما بين البنوك والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر 24/سا و 7أيام/7أيام(مُجد شايب، 2017، ص ص 210-223).

2.1.3. الدفع الآلي باستعمال الصكوك: بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي نهاية عام 2014 دعت وزارة المالية المتعاملين الاقتصاديين أن بداية من الفاتح جويلية 2015 للتوجه للدفع الآلي باستخدام الصكوك في إطار التعاملات المالية، التي تخص العقارات التي تزيد عن 5 ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار، كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار فيما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف والأثاث القديمة والمبيعات المعروضة للمزاد العلني، بالإضافة إلى تسديد الديون والمستحقات المالية، كما ألزمت وزارة المالية الإدارات العمومية والهيئات الرسمية والمؤسسات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية (ministère des finances algérien , 2015, Ordonnance N° 15-01 du 23 Juillet) (2015)

3.1.3. البطاقة البيبنكية والبريدية: وهي عبارة عن بطاقات دفع تستخدم كأداة وفاء فقط، يحصل حاملها بمقتضاها على احتياجاته من السع والخدمات فور تقديمها، ويتم خصم قيمة استخدامات حامل البطاقة فورا من حسابه دون الانتظار حتى صدور كشف الحساب نهاية الشهر؛ (أحمد عبد العليم العجمي، 2013، ص 68) وهناك عدة أنواع من هذه البطاقات: بطاقة الخصم الفوري، بطاقة الشيك، بطاقة الصرف الآلي وبطاقة الدفع الآجل.

وهذا النوع من البطاقات يعد أوسع انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المدومة أو الرديئة لدى البنوك المصدرة للبطاقات، وهذا النوع من البطاقات منه ما هو محلي، أي يعمل داخل حدود الدول فقط كبطاقة (CIB) الصادرة عن بنوك الجزائر، والبطاقة الذهبية الصادرة عن مؤسسة بريد الجزائر، وهناك نوع ثان من البطاقات الخصم يكون دولي، أي يمكن استعمالها خارج الدول التي صدرت منها مثل بطاقة فيزا التابعة لمؤسسة فيزا وبطاقة مايسترو و آرامكس التابعتين لشركة ماستر كارد... الخ (عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، 2020، ص ص 108-126)

حيث يبقى تعميم استخدام البطاقة البيبنكية والبريدية في الدفع الإلكتروني الحل الأنسب في ظل أزمة نقص السيولة جائحة كورونا، وجعل بطاقات السحب البريدية بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله وأنواعه وآلياته ومختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تعمل على تقليل من حركية الأموال وسرعة دوران النقود بين الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني(مُجد شايب، 2017، ص ص 210-223)، وعليه لا بد من:

- رفع عدد الموزعات الآلية إلى أكثر من 3000 وهو الهدف المسطر في الأجل القصير؛
- رفع عدد النهايات في المحلات التجارية إلى أكثر من 5000 موزع عبر كامل التراب الوطني؛
- زيادة عدد البطاقات إلى أكثر من 8 ملايين بطاقة بريدية وبنكية، وحتى يكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية على الأقل الوصول إلى 20 مليون بطاقة بنكية وبريدية؛
- على شركة (SATIM) أن تعمل رفقة البنوك والمؤسسات المصرفية العمومية والخاصة على تعميم أجهزة الدفع على مستوى التجار والمطاعم والمحلات الكبرى، فضلا عن القباضات ومحطات النقل والمستشفيات والمطارات، منح تسهيلات ائتمانية لاقتنائها.

4.1.3. البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات من خلال البرمجة الأمنية(منير الجنيبي، وممدوح الجنيبي، 2005، ص 75)، ومن ضمن المعلومات التي يتم تخزينها في المعالجات: اسم العمل، العنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب الصرف وتاريخه.. الخ، وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب

تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع، لأن القدرة الاتصالية للبطاقة الذكية تمنحها أفضلية على البطاقات الكلاسيكية المزودة بالشريط المغناطيسي (عبد العزيز صحراوي، فائزة لعرف، 2020، ص ص 108-126).

5.1.3. البطاقات الائتمانية: عرفت البطاقات الائتمانية بأنها: أداة دفع وسحب نقدي، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية، تمكن حاملها من الوفاء بالتزاماته المالية الناتجة من شراء السلع والخدمات وبشكل إلكتروني، وذلك بأجل وعلى ذمة مصدرها، أو بالحصول على النقد اقتراضا من مصدرها أو من غيره بضمانات معينة (شبيب بن ناصر بن خلفان، 2009، ص 44)

6.1.3. النقود الإلكترونية: تعد النقود الإلكترونية من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، نظرا لسهولة الدفع والسداد وإجراءات التحويلات البنكية، وتعرف النقود الإلكترونية على أنها "مستودع للقيمة النقدية على شكل إلكتروني وتستعمل كأداة للدفع" (Michel Aglietta et Laurence Scialon, 2002, p 26)، وعرفها البنك الأوروبي بأنها "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على دعامة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة أو حاسوب والمقبولة كوسيلة دفع من قبل المؤسسات الأخرى غير المؤسسة المصدر لها (واقد يوسف، 2011، ص 39)

7.1.3. بطاقات الدفع اللاتلامسية: مع التطورات الحالية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال ظهرت وسائل دفع إلكترونية اللاتلامسية من بينها بطاقات الدفع اللاتلامسية، وهي وسيلة جديدة من بطاقات الدفع الإلكتروني وتطوير للبطاقات التقليدية التلامسية سواء دفع أو ائتمان أو ذكية، لكن هذه الفئة مزودة بخاصية جديدة مضافة لها تمكن العملاء من إنجاز معاملاتهم اليومية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة، عن طريق تمرير البطاقة بالقرب من جهاز الدفع الإلكتروني دون الحاجة إلى إدخاله داخل الجهاز أو كتابة الرقم السري في حالة المبالغ التي تتجاوز السقف المحدد من طرف البنوك أو الدول، وتتم العملية من خلال ظهور ضوء أخضر أو سماع إشارة صوتية من جهاز الدفع الإلكتروني. (أمينة سعيد، 2022، 8 بنوك تقدم بطاقات لا تلامسية لتقليل التعاملات الكاش، <https://www.elwatannews.com/news/details/4731259>)

ومن أمثلة الدفع اللاتلامسية الدفع الجوي الذي يمنح للزبون عدة خيارات باستخدام البطاقة الذهبية، فيمكنه الدفع عن طريق نفايات الدفع الإلكتروني الموصولة بمنصة رقمية لبريد الجزائر، وهي مؤمنة بشكل جيد، وتستجيب للمعايير الدولية، تمكن المستهلك من دفع ثمن مقتنياته، كما تمكنه في حال ألغى عملية الشراء استرداد نقوده، وهي تقنية تسعى مؤسسة بريد الجزائر لتعميمها مجانا على التجار قبل نهاية السنة، ومن بين خدمات الدفع الجوي أيضا الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة "Qual Code" عبر تطبيق تم إعداده لهذا الغرض، وهي خدمة جوية جديدة بدون تلامس، إذ يتم مسح رمز الاستجابة السريعة من هاتف المستهلك لإتمام عمليات الشراء وتتبع أليا بإرسال رسالة نصية قصيرة تؤكد عملية الدفع، وتعد الجزائر رائدة في هذه التقنية (كمال علوي، 2020، التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني... مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر، <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201014/200806.html>).

كما تعد خدمة الشباييك الآلية للمؤسسة "Gab" هي الأخرى من بين الخدمات الجوية اللاتلامسية، التي يستطيع الزبون من خلالها شحن أرصدة الهواتف النقالة للمتعاملين الثالث، إضافة إلى عملية السحب والتحويل من حساب إلى حساب وميزة السحب بدون بطاقة، وهي خدمة جديدة مازالت غير معروفة لدى الجزائريين، وتتيح تحويل وسحب النقود من الصراف الآلي أو من شباييك البريد، عبر تفعيل الخدمة بواسطة تطبيق "BaridiMob".

8.1.3. خدمة السحب بدون بطاقة "Cardless": هي خدمة جديدة تمكن زبائن بريد الجزائر الحائزين على البطاقة النقدية (الذهبية)، من سحب أموالهم دون الحاجة لاستعمالها ومن أي موزع آلي يختارونه عبر كامل التراب الوطني، كما يمكن لزبائن بريد

الجزائر أن يختاروا أي شخص آخر لكي يستفيد من هذه الخدمة وذلك بتسليمه رقم العملية والرقم السري الخاص بها، وتم هذه خدمة من خلال التطبيق الهاتفي "بريدي موب" وتتميز هذه الخدمة بالسرعة والأمان (بريد الجزائر، 2021، الخدمات الرقمية للبطاقة الذهبية، <https://www.poste.dz/services/particular/cardless>).

2.3. خدمات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر

استخدمت المصارف في الجزائر أجهزة السحب الآلية سنة 2005 باستخدام البطاقات البنكية، التي سبق الشروع في إصدارها ابتداءً من سنة 1997، أما عمليات الدفع الإلكتروني فتأخرت حتى سنة 2009 والجدول يبين تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال للفترة 2016-2022 فيفري

الجدول رقم (01): نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5 049	65 501	444 508 902
2017	11 985	122 694	861 775 368
2018	15 397	190 898	1 335 334 130
2019	23 762	274 624	1 916 994 721
2020	33 945	711 777	4 733 820 043
2021	37 561	2 150 529	15 113 249 499
فيفري 2022	37 254	200 670	1 602 074 900

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى موقع تجمع النقد الآلي <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، يتبين أن نشاط الدفع الإلكتروني وإجراء العمليات عن بعد نما بشكل متزايد خلال 07 سنوات الأخيرة، وأصبح هذا النشاط مطلوبا من فئة كبيرة من المواطنين خاصة الفئة التي تتوفر لها الظروف للذهاب إلى البنك أو البريد للاستفادة من الخدمات المالية، ونشير هنا إلى أن العدد الإجمالي والمبالغ الإجمالية لعمليات الدفع حقق نسبة نمو 260 بالمائة و 783 بالمائة سنتي 2020 و 2021 على التوالي مقارنة بسنة 2019 وتعزى هذه الطفرة في الانتقال من العمليات الدفع التقليدية إلى خيار المعاملات الإلكترونية عن بعد، أولا إلى الظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد19) وثانيا إلى رواج التجارة الإلكترونية عبر المنصات ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى سياسة الحكومة الرامية إلى القضاء على مشكل نقص السيولة عبر مكاتب البريد والبنوك، وتفادي التعامل المباشر بالأموال لتسوية المعاملات بين الأفراد والمؤسسات.

وعلى هذا الأساس فسياسة التوجه نحو تعميم عمليات الدفع الإلكتروني على مستوى العديد الهيئات والإدارات العمومية الخدمية وعلى مستوى المحلات ومساحات التسوق الكبرى، يحتم على غالبية المواطنين بما فيهم الفئات الهشة وتلك التي تقطن في الأرياف والمناطق النائية فتح حسابات بريدية وبنكية للاستفادة من الخدمات المالية والبنكية عبر بطاقات الدفع الإلكترونية الممنوحة من طرف هذه المؤسسات.

ولمعرفة العدد الإجمالي للمعاملات التي تمت عن بعد باستخدام شبكة الانترنت لصالح عدة قطاعات وحجم المبالغ المحولة، الجدول الموالي يوضح التوزيع الهيكلي لهذه المعاملات قطاع بقطاع.

الجدول رقم (02): تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات خلال الفترة (2016-فيفري 2022)

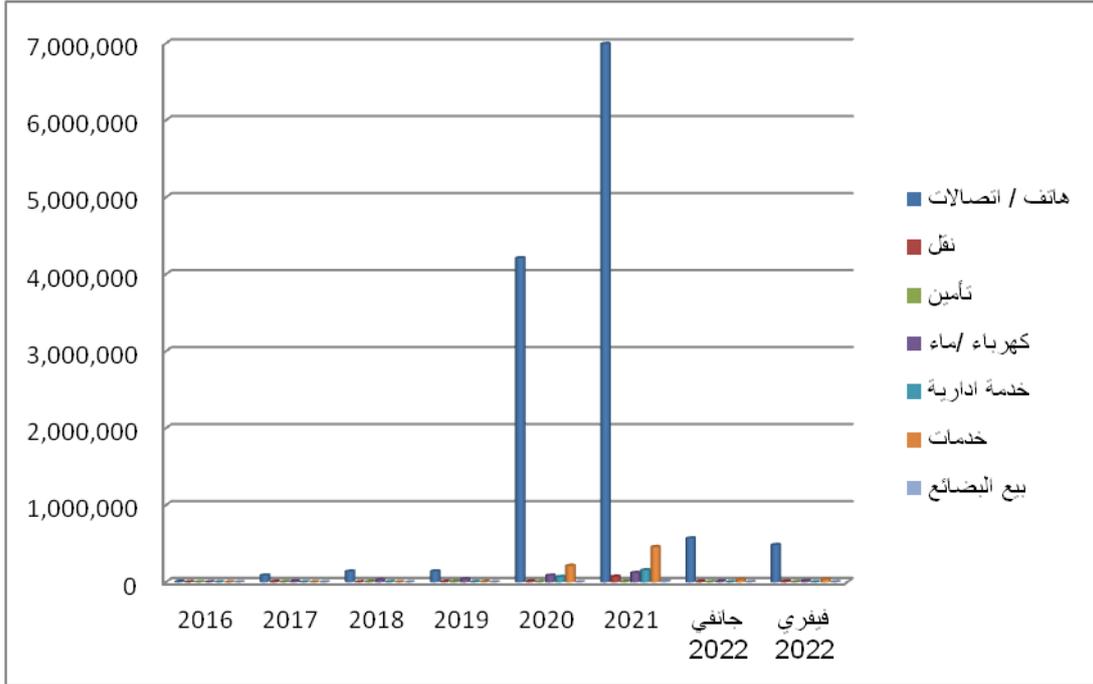
السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء / ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	7 366	15 009 842 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	107 844	267 993 423 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	176 982	332 592 583 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	202 480	503 870 361 دج
2020	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	4 593 960	5 423 727 074 دج
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	7 821 346	11 176 475 535 دج
جانفي 2022	569 264	9 680	1 807	11 123	370	32 174	1 208	625 626	1 118 251 079 دج
فيفري 2022	483 764	10 225	962	16 398	322	36 987	1 904	550 562	1 027 661 384 دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى موقع تجمع النقد الآلي- <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

حسب المعطيات المتحصل عليها من موقع تجمع النقد الآلي، يتضح أن هناك تباين بين مخلف القطاعات من حيث استفادتها من خدمات الدفع عن بعد خلال فترة الدراسة، حيث يأتي على رأس القطاعات التي المستفيدة قطاع الاتصالات متبوعا بقطاع الكهرباء والماء ما بين 2016-2019، كون المؤسسات الناشطة في قطاع الاتصالات وقطاع الكهرباء والغاز كانت السبابة لتشجيع زبائنها على دفع فواتيرهم واشتركاكهم عن بعد تجنبا لعناء التنقل للوكالات والشبائيك والوقوف في الطوابير المضيق لأوقات عملهم، لكن بعد سنة 2019 دخل على الخط قطاع الخدمات بشكل عام ليحل في المرتبة الثانية بعد قطاع الاتصالات الذي حافظ على ريادة القطاع في مجال تقديم الخدمات باستخدام شبكة الأنترنت، ليحل قطاع الكهرباء والماء ثالثا متبوعا ببقية القطاعات الأخرى، مع تسجيل أمر مهم يتعلق بدخول قطاع بيع البضائع باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني لأول مرة سنة 2020 نظرا للظرف الاستثنائية التي فرضتها أزمة كورونا.

وبشكل عام يتبين أن عديد القطاعات اتجهت ابتداء من سنة 2020 ولأسباب مختلفة في إجراء تعاملاتها عن بعد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت، كما نلاحظ أن عدد المعاملات ومبالغها تضاعف بشكل واضح خلال سنتي 2020 و2021 مقارنة بالسنوات السابقة، مما يفسر درجة الوعي بأهمية خيار تسوية المعاملات عن بعد كونها اقتصادية من جميع الجوانب، كذلك يشير هذا النمو في حجم المبالغ المتداول جراء هذه المعاملات إلى الانتشار التدريجي للثقافة المالية لدى شريحة واسعة من المواطنين، كونها أحد مؤشرات قياس درجة الشمول المالي في أي قطر.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لعمليات الدفع الإلكتروني حسب القاعات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02).

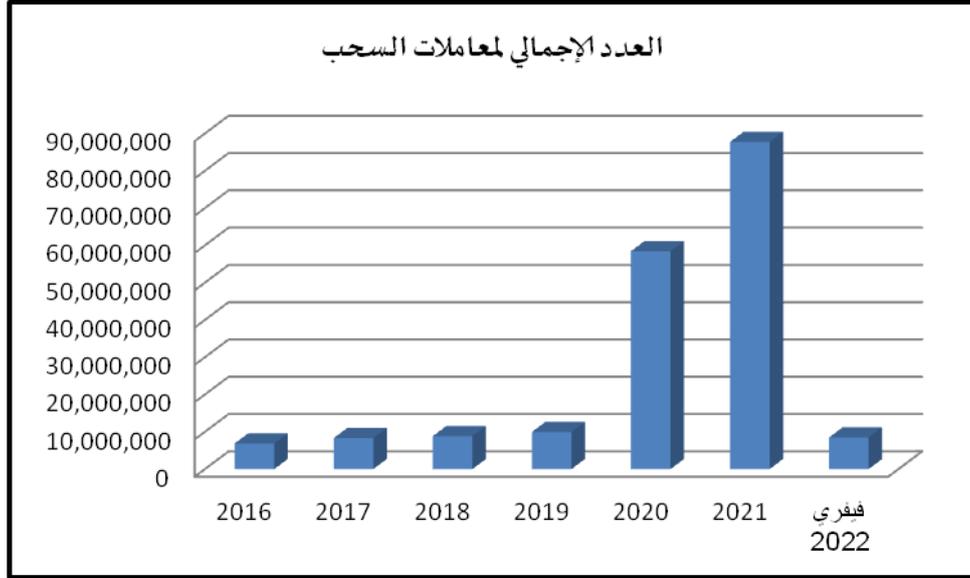
أما بخصوص تطور عمليات السحب الإلكتروني الخاصة بالمصارف و بريد الجزائر خلال الفترة 2016 و فيفري 2022 من حيث عدد أجهزة الصرف الآلي وإجمالي المبالغ المحصلة من عمليات السحب عن بعد، الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): تطور عمليات السحب الإلكتروني الخاصة بالمصارف و بريد الجزائر خلال الفترة (2016- فيفري 2022)

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البيئية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	1 370	6 868 031	98 822 524 500 دج
2017	1 443	8 310 170	126 398 291 000 دج
2018	1 441	8 833 913	136 233 452 000 دج
2019	1 621	9 929 652	164 116 233 000 دج
2020	3 030	58 428 933	1 073 004 953 000 دج
2021	3 053	87 722 789	1 728 937 064 000 دج
فيفري 2022	3 053	8 481 494	159 076 057 000 دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى موقع تجمع النقد الآلي- <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>

الشكل رقم (02): يوضح مسار تطور عمليات السحب عن بعد بالمصارف و بريد الجزائر (2016-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن مسار عمليات السحب الإلكتروني في القطاع البنكي و بريد الجزائر، عرف تطور مستمر من سنة لأخرى في إطار عصرنة ورقمنة الخدمات المالية والبريدية وتعميمها عبر متخلف المناطق الحضرية منها والريفية لتمكين غالبية السكان من الاستفادة منها، إلا أنه من سنة 2020 حدثت قفزة نوعية في هذا المجال مستفيدة من الظروف الاستثنائية التي فضتها جائحة كورونا من جهة، وتعميم خدمات الانترنت عبر كافة الشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية ومد شبكات الألياف البصرية لتصل المناطق النائية والحدودية، مما سهل على جميع فئات المجتمع من القيام بعمليات الدفع والسحب من منازلهم وعبر هواتفهم النقالة دون التنقل إلى الشبائيك والوكالات البنكية والبريدية.

3.3. سبل تعزيز الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

للجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع إستراتيجية وطنية للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشمول المالي الرقمي، بهدف مواجهة التحديات التي يمكن تواجه تحقيق ذلك وأهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، والحكومة الإلكترونية، تحسين تنافسية القطاع المالي وتعزيز الثقافة المالية في المجتمع.

1.3.3. تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية: تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عالٍ منتشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركة الاتصالات، وأنظمة الحماية المالية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية، وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية، في الجزائر وبالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها.

2.3.3. تحسين تنافسية الصناعة المالية: يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يوطر عملها

ويوفر لها القبول الاجتماعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة (مُجد شكرين، 2021، ص ص 217-241).

3.3.3. التعليم(التثقيف) المالي: ويعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراءً إحترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ القرارات المدروسة والفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية. ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التثقيف المالي والعمل على تقسيم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي (طرشي مُجد وآخرون، 2019، ص ص 118-137).

خاتمة

في الختام هذه الورقة البحثية، نقول أن مسار رفع مستوى الشمول المالي بدأ يُخطو خطوات نحو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل والسحب، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي اللجوء إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف مرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. وفي هذا الإطار على الحكومة تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والابتكارات المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحوّل إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

وعلى البنك المركزي والسلطات الرقابية إقرار قواعد جديدة تسعى إلى تذليل العقبات أمام الابتكارات المالية وخصوصاً المدفوعات الإلكترونية، والاعتراف بشركات المحمول كجهات مقدمة للخدمات المالية وليس مجرد وسيط مالي، حيث إن إتاحة الفرصة لشركات المحمول في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية -خاصة باستعمال بطاقات الدفع اللاتلامسية- سيمنح المصارف نطاق تغطية أوسع خاصة في المناطق النائية وتخفيض محصنات مالية لإنشاء الفروع.

وأخيراً، لا يجب إطلاق العنان لهذه الإمكانيات الهائلة لابتكارات التكنولوجيا المالية بمختلف منتجاتها، قبل إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي، فضلاً على تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية.

المصادر والمراجع:

- الجنيبي منير، وممدوح الجنيبي، الشركات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- العجمي أحمد عبد العليم، نظام الدفع الإلكتروني وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- أبوإليز نحلة، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية، مجلة كلية الدراسات الإفريقية العليا (جامعة القاهرة)، المقالة 12، المجلد 11، العدد (10) أبريل 2021
- بكوش سارة، دور المنتجات المالية المركبة في تنشيط الأسواق المالية حالة السوق المالية التركية، 2019، ص ص 329-346
- بن ناصر بن خلفان شبيب، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2009.
- بوسواك امال وبوريش هشام، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص 87-103
- رديف مصطفى وآخرون، التحول الرقمي كالية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر، مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية، المجلد 1. العدد 5. 2021
- رزق عادل، الأدوات المالية المبتكرة أنواعها وأهدافها وأهميتها دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد الرابع، ديسمبر 2013، عمان، الاردن
- زادركب منير، رأس المال المخاطر كآلية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية دراسة سوق رأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2020 ص ص 130-144
- شايب محمد، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، ص ص 210-223،
- شكرين محمد، أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 01، المجلد 12، جانفي 2021، ص ص 217-241.
- صحراوي عبد العزيز، فائزة لعرف، فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الوقاية من جائحة كورونا - بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13/العدد 03، سبتمبر 2020، ص ص 108-126
- غربي عبد الحليم عمار، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد 10، قطر، ابريل 2019
- غناوي احمد عدنان ولورنس يحيى صالح، تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق من الاشارة الى التجربة النيجرية، المؤتمر العلمي الدولي الاول 2018، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة بغداد، العراق،
- طرشي محمد وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، المجلد 01، 2019، ص ص 118-137
- واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2011
- Beccalli Elena, Poli Federica, **Bank Risk, Governance and Regulation**, Palgrave Macmillan UK, 2015
- Michel Aglietta et Laurence Scialon, **Second génération de monnaie électronique, nouveaux défi problèmes économique**, Monnaie et finance, 2002
- Ordonnance N° 15-01 du 23 Juillet 2015, Portant **Loi de Finances Complémentaire**, Article 43 et Instruction Ministérielle N° 002 du Juillet 2015, ministère des finances.

- أمانة سعيد، 8 بنوك تقدم بطاقات لا تلامسية لتقليل التعاملات الكاش، على الرابط:
(consulté le 15/01/https://www.elwatannews.com/news/details/4731259 2022)
- إدارة الأبحاث والدراسات والتقارير، واقع الشمول المالي ودور الابتكارات المالية في تعزيزه، العدد 458، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية. (انظر الموقع: https://uabonline.org/ar)
 - مدونة حول: التكنولوجيا المالية والبلوك تشين من أجل الشمول المالي في العالم العربي، سلسلة "التكنولوجيا المالية والبلوك تشين من أجل الشمول المالي في العالم العربي"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بالتعاون مع البوابة العربية للشمول المالي من أجل التنمية؛ المنتدى العربي للتقنيات المالية الحديثة الذي انعقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة خلال 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2018 بتنظيم من مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). أنظر الموقع:
<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abtkarat-altknwlwjya-almalyt-walshmw-l-almaly>
تاريخ الاطلاع: (2020/08/25)، <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>, World Bank , world development indicators (20/04/2022)
 - كمال علوي، التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني .. مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر، الإذاعة الجزائرية، متوفر على الرابط:
14/10/2020 - 23:53 <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201014/200806.html>
 - الموقع الإلكتروني لبريد الجزائر، 2021، على الرابط: <https://www.poste.dz/services/particular/cardless>
- (تاريخ الاطلاع: 2022/02/07) <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>